الشروط والأحكام (الإمارات العربية المتحدة)

. **سائق العقد**

تشير هذه الشروط والأحكام (**الشروط والأحكام**") بالإضافة إلى أي سعر أو عرض أو تعهد أو شرط خاصة بالعرض ("**عرض الأسعار**") (تقدمه الشركة أو الطلبة عاها، "مُ ه وم ضر أ ا dd(عى ي ي الا ق وا ص ر ة ب وي د خ م ت ا خ ب ا ر و ا م ع ا ر ة و / أو ا ص م ت ا خ ر ى) **الخدمات**" (التي قد تشير ر ُ ة "**الشركة**") **الشركة**" (التي تقدم الخدمات المنصوص عيه إلى العميل) **العميل**").

تغطي هذه الشروط والأحكام توريد أي أو جميع البضائع أو الأشياء الواردة في أو المشار إليها في عرض الأسعار أو مواصفات، وتحكم العلاقة بين الشركة والعميل فيما يتعلق بالخدمات الواردة في أو المشار إليها في أي أمر شراء أو ُ ن م ص ر و ص ع ي ه ظ ي ا ق ه و ن) م ل ي ك ن ا ق ه و ن ا م ع ا ي م ر ت ا ى (أ ف ي ا ع ر ا أو المراسلات التجارية أو في سياق التعاملات. وتفسر أي عبارة تستخدم هنا هذه المصطلحات، مثل "

. **الأسعار والدفع**

يُعد العميل مسؤولاً عن سداد قيمة الرسوم المحددة في عرض الأسعار

3.7.1 أو يوظف (مباشرة أو من خلال طرف خارجي) أشخاص مُمارسين في الشرطة لرعي أو توجيه أو بأي طريقة أخرى الأشخاص المتلاعبين.

في الشرط 8 هذا تنطبق التعريفات التالية:

حقوق الملكية الفكرية: يعني براءات الاختراع أو حقوق الاختراع أو العلامات أو أسماء النطاقات أو حقوق التأليف والنشر أو الحقوق ذات الصلة أو العلامات التجارية أو علامات الخدمة والتجارة أو الأعمال التجارية أو أسماء النطاقات أو حقوق التغليف أو شكل السلعة أو الحقوق المتعلقة بالشهرة أو الحق في رفع دعوى قضائية بسبب التقليد أو المنافسة غير المشروعة أو الحقوق المتعلقة بالتصميمات أو الحقوق المتعلقة ببرامج الحاسوب أو حقوق قواعد البيانات أو حقوق الطبع وغيرها أو الحقوق المعنوية أو الحقوق المتعلقة بالمعلومات السرية (بما في ذلك الدراية والأسرار التجارية) وأي حقوق ملكية فكرية أخرى، في كل حالة سواء كانت مسجلة أو غير مسجلة وتشمل جميع طلبات التجديد أو التمديد لهذه الحقوق وأي حقوق أو أشكال الحماية المماثلة أو المعادلة في أي مكان في العالم؛

يعني الحقوق الملكية الفكرية (بما في ذلك حقوق النشر في السجلات والمواد والتقارير وجميع المستندات والوثائق) التي تنتجها أو تقدمها الشركة في سياق تقديم أي خدمة أو تخصها والتي يتم الاتفاق على أن تكون صراحة جزءًا من العقد.

تبقى الملكية وحقوق الطبع والنشر في التقرير لدى الشركة. وفي حالة قيام العميل بسداد جميع المبالغ المستحقة، يمنح العميل في ذلك الوقت ترخيصًا غير حصري وغير قابل للتحويل ومن دون حق الترخيص من الباطن (مع مراعاة أحكام الشرط الفرعي 9-2 والشرط الفرعي 9-3) لاستخدام التقرير (بما في ذلك الحق في الترخيص من الباطن).

تعني حقوق الملكية الفكرية (العلامات التجارية وعلامات الخدمة والعلامات التجارية) علامات الشركة ورموزها وشعاراتها وأسماءها التي تمتلكها الشركة ولم يتم ترخيصها أو بيعها للعميل.

عادةً ما ترد علامات الشركة التجارية وشعاراتها في التقرير، ولا يحق للعميل استخدامها (أي العلامات التجارية والشعارات) أو السماح للغير باستخدامها إلا بعد الحصول على إذن كتابي مسبق من الشركة.

لا يتحمل العميل أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر ناتج عن استخدام أي بيانات أو معدات أو مواد أخرى يقدمها العميل للشركة.

يستثنى من حقوق الاستخدام المنصوص عليها في الشرط 10 فإن هذا العقد لا يمنح أو يخول أي حقوق لأي من الطرفين في أسماء أو علامات تجارية للطرف الآخر، ولا يجوز لأي طرف استخدام اسم أو علامة تجارية للطرف الآخر في أي إعلان أو نشر أو إصدار صحفي دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر.

استخدام التقارير.

تشكل التقارير مع ما يتصل بها من حقوق ونتائج يجب استخدامها من قبل:

مساعدة العميل في تشكيل متطلباته الداخلية في الشركة؛

كل ... على ... التقارير والبيانات المدرجة في التقرير؛

سداا أي من يلوه أوك ون غي رق ا ار ع ى س دا ا يل وه ع ادس ت ق ل ب ل م ع ا ى ل ا ق ص و ف ي ل ق ر ة 123 من ق ا و ن ل ي س ا ر ل ع ا م 1986؛

ي ا ح ج ز م ص ك ت ل ا ع ي ل أ و أ ص ل و ه و ل س ي ل ء ع ي ه ا م ن ي ل ب ل م ت ت ّ ن أ و ح ا ر س ر ق ل ئ ي أ و ص ي؛

ي ق ف ل ا ع ي ل أ و ي أ ذ ر ل ل ق ف ع ن م و ص ي ة ل ا ع م ل؛

ت د ر ك ل ش ر ر ُ ظ ش ر ك ل م ق و ل ن ع ي أ ن ي أ ا م ن ل ا ح ا ل ت ل م ذ ُ و ر ف ي ل ش ر ر و ط ل ل ر ع ي ة م ن 13.2.1 إ ل ى 13.2.5 أ ع ل ه ع ى ن ش ك ل ا ح د و ت ف ي م ل ي ت ع ق ب ل ا ع ي ل ن ق و م إ خ ط ا ر ل ا ع ي ل ب ل ذ ك؛

مراقب الحسابات يتعين عليه مراجعة الحسابات بالكامل عن السنة المالية التي تسبق بدء مراجعة الحسابات الذي يخضع لالتزامات المحددة في هذا الشرط الفرعي 20.3.3؛

ضمان أن يكون لديه فهم كاف لبيئة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة 32؛

التأكد من أن مراجعي الحسابات يمتلكون الوصول إلى الحسابات الشخصية لجميع الالتزامات المالية؛

تقديم تقارير سنوية مفصلة من مراقب الحسابات في الفقرة 33 إلى 36 من اللائحة العامة لحماية الحسابات، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة المراجعة والمعلومات المتاحة لمراجعي الحسابات؛

عدم تعيين أي شخص أول من الباطن بمراجعة الحسابات الشخصية ("**مراجع فرعي**") (بما في ذلك الشركة الأم النهائية المباشرة) من مراقب الحسابات، حيث يتحمل مراقب الحسابات وحده مسؤولية أعمال المراجعين الفرعيين، بغض النظر عن أي شرط آخر، من يتولى مراجعة الحسابات الذي يخضع لأحكام هذا الشرط وطبقًا لمراجعي الحسابات والمراجعين الفرعيين والتعليمات الصادرة عن الهيئة المهنية المعترف بها في الشرط 20، بشرط أن يتحقق مراقب الحسابات إعلام مراقب الحسابات عن هوية مراجعي الحسابات الفرعيين وأي تغيير يجري عليها؛

التوقف عن مراجعة الحسابات الشخصية في غضون (90) يومًا اعتمادًا على إنهاء أو انتهاء هذا العقد، أو إذا رغب ذلك بناءً على خيار